

Distr.
GENERAL

E/C.2/1999/2/Add.7

14 January 1999

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

دورة عام ١٩٩٩

استعراض التقارير المقدمة كل أربع سنوات من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام والخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقارير السنوات الأربع ١٩٩٤-١٩٩٧ المقدمة عن طريق الأمين العام وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	١ - معهد تآخي النساء في العالم
٤	٢ - رابطة "هاورد" للإصلاح الجنائي
٦	٣ - المدافعون عن حقوق الإنسان
٨	٤ - هيئة رصد حقوق الإنسان
١١	٥ - الرابطة العالمية للسكان الأصليين
١٣	٦ - معهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية
١٩	٧ - المعهد الدولي للشؤون الثقافية
٢٠	٨ - معهد مراجعي الحسابات الداخليين
٢٢	٩ - اللجنة الافريقية المشتركة المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال
٢٥	١٠ - اتحاد الإسكان للدول الأمريكية
٢٨	١١ - المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية

١ - معهد تآخي النساء في العالم (مركز خاص)

المقاصد والأهداف

يسعى معهد تآخي النساء في العالم، وهو منظمة غير حكومية دولية، إلى تعميق تفهم حقوق الإنسان للمرأة، على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والعالمي، ويعمل على تعزيز قدرة المرأة على ممارسة حقوقها. وأهم أهداف المعهد هي توعية المرأة بالحقوق الأساسية المكفولة لها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتمكينها من التمتع بتلك الحقوق، وزيادة وعي واهتمام الجمهور بحالات الإساءة لحقوق الإنسان التي ترتكب في حق المرأة، وتيسير مشاركة المرأة من "الجنوب العالمي" في المناقشات الدولية المتعلقة بحقوقها، وإجراء البحوث وتيسيرها، وتوفير نماذج تدريبية للمرأة من العالم النامي في مجالات التثقيف والاتصال والقيادة المتعلقة بحقوق الإنسان. وللمعهد أعضاء من الأفراد في أكثر من ٦٠ بلداً وهو يقيم شبكة تتألف من أكثر من ١٢٠٠ من الأفراد والمنظمات حول العالم. وقد زادت العضوية الجغرافية للمعهد بحيث تشمل أعضاء من أذربيجان وماليزيا وأوزبكستان.

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمرات/اجتماعات الأمم المتحدة

قام أعضاء المعهد ومديره التنفيذي بتمثيله في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في حزيران/ يونية ١٩٩٣، في فيينا، حيث شاركوا في فريق خبراء معنون "الحركة النسائية العالمية: إيجاد أوجه التشابه والسعي إلى حلول". وحضر ممثلو المعهد أيضاً المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، القاهرة) ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (حزيران/ يونية ١٩٩٦، اسطنبول).

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، حضر أعضاء المكتب واللجنة التوجيهية، بالإضافة إلى أعضاء آخرين، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، حيث نظموا عديداً من أفرقة الخبراء وشاركوا فيها وقاموا بدور المنسقين الحكوميين الرسميين. كما كان أعضاء المعهد من المشاركين النشطين في محفل المنظمات غير الحكومية الذي سبق المؤتمر. وحضروا المؤتمرات التحضيرية الاقليمية التالية: المؤتمر التحضيري الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (حزيران/ يونية ١٩٩٤، جاكارتا)؛ والمؤتمر التحضيري الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، بوينس آيرس)، والمؤتمر التحضيري الاقليمي لأوروبا (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، فيينا)، والمؤتمر التحضيري الاقليمي لغرب آسيا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، عمان)، والمؤتمر التحضيري الاقليمي لافريقيا (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، دكار). وعلاوة على ذلك، قدم المعهد قائمة من التوصيات لإدراجها في مشروع منهاج العمل لجميع الأعضاء في الدورة ٣٩ للجنة مركز المرأة، المعقودة في آذار/ مارس ١٩٩٥، بنيويورك. وقد جرى تجميع التوصيات نتيجة للمؤتمرات التحضيرية الدولية الثلاث التي عقدها المعهد حول القضايا التي لم يجر التشديد عليها بشكل ملائم في المؤتمرات التحضيرية الاقليمية. وكانت المؤتمرات الثلاثة التي نظمها المعهد معنونة "الدين

والثقافة وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في العالم الاسلامي" المعقود بواشنطن العاصمة (٩-١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، و"اللاجئون من النساء والأطفال في أوقات النزاع" المعقود في أثينا (١٥-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، و"إدماج المرأة في التجارة والصناعة: برنامج للقرن الحادي والعشرين"، المعقود في لوساكا (٢٧-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

وقد حضر المعهد، بصورة منتظمة، الدورات السنوية للجنة مركز المرأة في نيويورك. ومثل أعضاء مختلفون في المعهد حكوماتهم في هذه الاجتماعات. وشارك المعهد أيضاً بنشاط في مشاورات المنظمات غير الحكومية والأنشطة الأخرى الموازية لدورات لجنة مركز المرأة. وفي الدورة ٣٨، المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٤، نظم المعهد حلقة عمل بعنوان "صوت المرأة ووسائل الإعلام العالمية: استراتيجيات لإدراج نماذج من أجل التغيير" ومناقشة لفريق خبراء حول موضوع "النساء اللاجئات والمشرديات: استراتيجيات لنزع السلاح والسلام من أجل القرن الحادي والعشرين". وشارك أعضاء المعهد بنشاط في الدورة ٣٩، في آذار/مارس ١٩٩٥، حيث نظم المعهد ندوة حول موضوع "تحدي للسلام وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات المدنية: تلبية احتياجات النساء المشرديات"، كما شاركوا في الدورة ٤٠ المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٦.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها

نظم المعهد، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤتمراً حول مسألة "اللاجئون من النساء والأطفال في أوقات النزاع" في أثينا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

أنشطة أخرى

قام المعهد بتعزيز القرارات المختلفة للأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان، من خلال حملات التوعية والمنشورات والبرامج التثقيفية لحقوق الإنسان، على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي.

التشاور مع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة والتعاون معهم

خلال الفترة قيد الاستعراض، استشار المعهد عدد كبير من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

أمثلة أخرى للأنشطة الاستشارية والفنية

في عام ١٩٩٥، قام المعهد، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بإنتاج ونشر كتيب "حوارات بين النساء: استراتيجيات للقرن الحادي والعشرين" الذي تألف من توصيات المؤتمرات التحضيرية الدولية الثلاثة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢ - رابطة "هاوارد" للإصلاح الجنائي
(مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٤٧)

بيان المقاصد

تعتبر رابطة "هاوارد" رائدة في وضع السياسات المتعلقة بالسجون ومعاملة المجرمين، على أساس البحث النزيه والمستنير. وتسعى إلى تثقيف الجمهور والفنيين في المملكة المتحدة وعلى الصعيد الدولي في مجال الممارسات الجيدة في النظام الجنائي. وتتألف عضويتها من ٣٠٠٠ من الأفراد والمؤسسات أغلبها في المملكة المتحدة وكذلك في نحو ٢٠ بلداً آخر. وهي ممولة بالكامل من التبرعات.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

خلال السنوات الأربع الأخيرة، أوفدت رابطة "هاوارد" ممثلين إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بصورة منتظمة. ولها ممثل دائم في فيينا. وهي تعمل بنشاط على تشجيع تطبيق القواعد والمعايير، وعملت على وضع سياسات بشأن العنف ضد المرأة وتشجيع تطوير ممارسات جيدة فيما يتعلق بالأحداث بالنسبة للمعايير المختلفة للأمم المتحدة. وقد حضرت سو ويد، عضو مجلس الرابطة، ونائب رئيس الموظفين القضائيين المسؤولين عن ملاحظة المذنبين تحت المراقبة في مقاطعة هامبشير، الاجتماع التحضيري الأوروبي لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

وحضر كل من سو ويد وفرنسيس كروك، مدير رابطة "هاوارد" المؤتمر المعقود بالقاهرة في عام ١٩٩٥. ونظمت الرابطة اجتماعاً فرعياً لمناقشة العدالة الخاصة بالأحداث وتطبيق معايير الأمم المتحدة، حضره ١٠٠ شخص يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وألقت منظمات غير حكومية من الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين ومصر وإسرائيل والمملكة المتحدة كلمات في هذا الاجتماع.

وحضر ديك ويتفيلد، رئيس اللجنة الدولية لرابطة "هاوارد" ورئيس الموظفين القضائيين في مقاطعة كنت، المجلس الاستشاري الدولي العلمي والمهني لبرنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، في إيطاليا، عام ١٩٩٥.

وشارك ديفد ماتيسون، عضو مجلس الرابطة ورئيس الموظفين القضائيين في مرسيسايد في اجتماع الخبراء التحضيري لحلقة العمل الدولية التدريبية المعنية بملاحظة المذنبين تحت المراقبة.

الأنشطة

في عام ١٩٩٧، أوفدت الرابطة بعثة للمساعدة التقنية إلى البوسنة للقيام، على وجه الخصوص، بإسداء المشورة فيما يتصل بمعاملة السجناء بعد الإفراج عنهم. وقد ذهب جاك هولاند، عضو اللجنة الدولية للرابطة ومساعد رئيس الموظفين القضائيين في مقاطعة هامبشير مع كريستيان كون، ممثلة الرابطة في فيينا، إلى البوسنة مرتين. وزار الإثنان السجون واجتمعا بمديري السجون والوزراء من أجل بحث أمور، من بينها كيفية تنفيذ معايير الأمم المتحدة.

ووضعت الرابطة تقارير عن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وخاصة، عن معاملة الأطفال والأحداث المحتجزين. وقدمت ورقات ورسائل إلى لجنة حقوق الإنسان في جنيف وإلى لجنة حقوق الطفل.

وألقى توماس هاماربرغ كلمة عن منظورات الاتفاقية أمام مؤتمر عقدته الرابطة في لندن، في عام ١٩٩٥، تناولت معاملة الأطفال المتورطين في نظام العدالة الجنائية. ولقيت الكلمة اهتماماً كبيراً بين الجمهور، وقام التلفزيون بالملكة المتحدة بتغطيتها على نطاق واسع.

وشاركت الرابطة أيضاً في وضع تدريب لموظفي السجون بالتعاون مع الأمم المتحدة.

المنشورات ذات الصلة

"الظلام والنور: العدالة والجريمة والإدارة في العصر الحالي" (لندن، ١٩٩٦)؛ "حملة المخدرات: منظور جديد" (لندن، ١٩٩٦)؛ "المذنبون الأطفال: ممارسة المملكة المتحدة والممارسة الدولية" (لندن، ١٩٩٥)؛ "المعرضون للضرب والعنف والإصابة" (لندن، ١٩٩٥)؛ "أهمية الأسر" (لندن ١٩٩٤)؛ "دليل رابطة هاوارد للممارسات الجيدة فيما يتصل بالعمل مع المذنبين من صغار السن" (لندن، ١٩٩٤).

٣ - المدافعون عن حقوق الإنسان
(مركز خاص ممنوح في عام ١٩٨٥)

إن منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان لها خبرة ٧٠ سنة في العمل في مجال مسائل حقوق الإنسان الدولية في الأمم المتحدة وهيئات أخرى. ويتمثل هدف الهيئة في النهوض بحقوق الإنسان الأساسية في جميع أنحاء العالم بأعمال وزيادة تطوير قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والأنشطة الأساسية التي تقوم بها هي تثقيف دارسي القانون وغيرهم في مجال هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتيسير حضور هؤلاء الطلاب لاجتماعات تلك الهيئات من أجل تقدم عملياتهم التعليمية.

وقامت المنظمة أيضاً بالتدخل في حالات يساعد فيها قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية. وقدمت عدة عرائض ودية في قضايا تنطوي على انتهاكات القوانين الدولية العرفية، والمعاملة أو العقوبة المهينة في السجون، وحكم الإعدام والعمل الإيجابي.

وما زالت المنظمة تعمل بدون موظفين بأجر وميزانية سنوية لا تتجاوز ٨٠٠٠ دولار. ويأتي التمويل، بدرجة كبيرة، من كليات القانون المحلية والاشتراكات المتواضعة للعضوية، ويستخدم أساساً لتغطية تكاليف الإنتاج والبريد لرسالتها الإخبارية والإشعارات الخاصة بالأحداث التثقيفية العامة التي تنظمها ومصروفات للطلاب الذين يسافرون إلى جنيف للاشتراك في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية أو مؤتمراته

(أ) ١٩٩٤، لجنة حقوق الإنسان، تدخلات خطية: E/CN.4/1994/NGO/27؛ E/CN.4/1994/NGO/23؛ E/CN.4/1994/NGO/30؛ E/CN.4/1994/NGO/50.
تدخلات شفوية: البنود ٣ و ١١ و ١٢؛

(ب) ١٩٩٥، لجنة حقوق الإنسان. تدخلات خطية: E/CN.4/1995/NGO/36، ضُمت إلى تدخل بشأن الإنسان والبيئة.
تدخلات شفوية: البنود ١١ و ١٢ و ١٣؛

(ج) ١٩٩٦، لجنة حقوق الإنسان. تدخلات خطية: E/CN.4/1996/23/Add.1 و Add.2؛ البند ١٣؛
تدخلات شفوية: البند ١٠؛

(د) ١٩٩٧، لجنة حقوق الإنسان. تدخلات خطية: E/CN.4/1997/NGO/9؛ E/CN.4/1997/NGO/48؛ E/CN.4/1997/NGO/71؛ E/CN.4/1997/NGO/54؛ البند ١٣؛ E/CN.4/1997/NGO/79؛
تدخلات شفوية: البند ١٣؛

(هـ) ١٩٩٤، اللجنة الفرعية. تدخلات خطية: البند ١٥ من جدول الأعمال؛

E/CN.4/Sub.2/1994/NGO/10(a)

إعلان مشترك بشأن أساليب عمل اللجنة الفرعية.

تدخلات شفوية: البنود ٢٠ و ١٧ ب و ١٨؛

(و) ١٩٩٥، اللجنة الفرعية. تدخلات خطية: البند ١١. تدخلات شفوية؛

(ز) ١٩٩٧، اللجنة الفرعية. تدخلات خطية: E/CN.4/Sub.2/1997/NGO/10؛

(ح) ١٩٩٦، لجنة مركز المرأة. حضور فقط؛

(ط) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. بيانات خطية: NGO/80، NGO/79، ضُمت إلى التدخل

المشترك للمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان للمرأة (مع الآخرين).

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

(أ) التعاون مع منظمة العمل الدولية حول قضايا حقوق العمال المهاجرين؛

(ب) المشاركة في لجنة التنمية المستدامة.

٤ - هيئة رصد حقوق الإنسان

(مركز استشاري خاص ممنوح في عام ١٩٩٣)

مقدمة

تكرس هيئة رصد حقوق الإنسان جهودها لحماية حقوق الإنسان للشعوب حول العالم. وهي تقف مع الضحايا والعناصر النشطة لمنع التمييز ونصرة الحرية السياسية، وحماية الشعوب من المعاملة اللاإنسانية وقت الحرب وتقديم المذنبين إلى العدالة. وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان وتكشفها، وتعرض المسيئين للمساءلة. وهي تستعين بالجمهور والمجتمع الدولي في دعم قضية حقوق الإنسان للجميع.

بدأت هيئة رصد حقوق الإنسان عملها في عام ١٩٧٨ بإنشاء شعبة أوروبا وآسيا الوسطى (المعروفة آنذاك بهيئة رصد هلسينكي). وهي اليوم تشمل عدة شُعب تغطي افريقيا والأمريكتين وآسيا والشرق الأوسط. وهي تشمل، علاوة على ذلك، ثلاث شعب موضوعية معنية بالأسلحة وحقوق الطفل وحقوق المرأة. ولها مكاتب في نيويورك، وواشنطن العاصمة، ولوس انجلوس، ولندن، وبروكسيل، وموسكو، وساراييفو، ودوشانبي، وطشقند، وتبليسي، وريو دي جانيرو، وكيفالي وهونغ كونغ. وهيئة رصد حقوق الإنسان منظمة غير حكومية مستقلة، تدعمها اشتراكات مقدمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة في جميع أنحاء العالم. وهي لا تقبل الأموال المقدمة من الحكومات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية واجتماعات الأمم المتحدة

خلال الفترة قيد الاستعراض (١٩٩٤-١٩٩٧)، حضرت الهيئة كل دورة من دورات لجنة حقوق الإنسان، وقدمت عدداً كبيراً من التدخلات الخطية وأدلت ببيانات شفوية. كما حضرت، في كل عام، الدورات السنوية للفريق العامل المعني بوضع بروتوكول إختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والتابع للجنة حقوق الإنسان. كما حضرت الهيئة اجتماعات اللجنة الثالثة للجمعية العامة بصورة منتظمة. وفي عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، حضرت الهيئة دورات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وقدمت بيانات خطية وأدلت ببيان شفوي في عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الهيئة، في عام ١٩٩٤، بياناً خطياً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتحضر الهيئة اجتماعات لجنة مركز المرأة، كل عام، منذ عام ١٩٩٥.

وحضر ممثلو الهيئة عدة مؤتمرات عالمية للأمم المتحدة: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالقاهرة، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في بيجين، في عام ١٩٩٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، في اسطنبول، في حزيران/ يونية ١٩٩٦.

وفي عام ١٩٩٦، شاركت الهيئة في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم ممثل الهيئة

لدى الأمم المتحدة بدور نائب رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

في عام ١٩٩٦، وجهت الأمم المتحدة دعوة لهيئة رصد حقوق الإنسان للمشاركة في المشاورة الدولية الثانية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان، التي عقدها في جنيف مركز حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في جنيف، بغرض صياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة الدول في صوغ سياساتها الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وشاركت الهيئة أيضاً في المؤتمر الاقليمي للتصدى لمشاكل اللاجئين والمشردين داخلياً، وغير ذلك من أشكال التشرد غير الطوعي، والعائدين في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة بالموضوع، الذي عقدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيار/ مايو ١٩٩٦، بجنيف، ودعت المفوضية الهيئة بعد ذلك للمشاركة في فريق تحرير لصياغة دليل المنظمات غير الحكومية للمعايير الدولية الخاصة باللاجئين وحقوق الإنسان. واجتمع الفريق في جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، ونيسان/ أبريل ١٩٩٧، وتموز/ يولية ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، دعت الهيئة للمشاركة في الفريق التوجيهي لمؤتمر رابطة الدول المستقلة، والاجتماع التحضيري للمنظمات غير الحكومية المعقود في جنيف، في تموز/ يولية ١٩٩٧. وشارك ممثل للهيئة في مؤتمر الإدارة السليمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقود في أديس ابابا، وذلك بناء على دعوة من البرنامج الإنمائي، في تموز/ يولية ١٩٩٧.

وتقدم الهيئة المعلومات إلى آليات لجنة حقوق الإنسان، في كثير من الأحيان. وحضرت دورات لجنة حقوق الطفل بصورة منتظمة، وقدمت معلومات وإجابات على أسئلة اللجنة. كما حضرت دورات هيئات حقوق الإنسان الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، وقدمت معلومات إليها.

وأجرت الهيئة مشاورات متكررة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن عدد من المسائل، كان أبرزها، الأطفال الجنود وعمل الأطفال وعنف الشرطة ضد اطفال الشوارع. وقد وفرت الهيئة، بصورة منتظمة، مواد تتعلق بحقوق الإنسان إلى وكالات الأمم المتحدة وإداراتها، ومنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استجابة لطلبات محددة، في كثير من الأحيان.

وتولي الهيئة أهمية كبيرة للأعمال التي تقوم بها المحكمة الدولية المخصصة لكل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وقد أقامت اتصالات عمل مع موظفي المحكمتين ونشرت تقارير تركز الاهتمام على جوانب عملهما. وتابعت عن كثب العمل الخاص بإنشاء محكمة جنائية دولية وأيدت هذا العمل.

الإجراءات المتخذة لتنفيذ لقرارات الأمم المتحدة

قامت هيئة رصد حقوق الإنسان، بصورة منتظمة، بالدعوى من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة. وقامت بدعوتها في عدد من البلدان التي ترصدها بشكل منتظم وكذلك في المحافل الدولية. وفي كل عام من الفترة قيد الاستعراض، دعت الهيئة إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالألغام الأرضية.

التشاور والتعاون مع موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة

قامت الهيئة باتصالات منتظمة مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، ووفرت المعلومات والخبرة الفنية بشأن مجموعة من المسائل. وأجرت مشاورات متعددة مع أعضاء الإدارات المختلفة بالأمانة العامة، بوصفها منظمة مقرها في نيويورك، وشاركت في عدد كبير من الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة. وشاركت أيضاً بانتظام في جلسات الإحاطة الإعلامية التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع المنظمات غير الحكومية.

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، وجهت دعوة إلى ممثل للهيئة، وهي منظمة مشاركة في تأسيس الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، للانضمام إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام، وزعماء عالميين آخرين، في مؤتمر صحفي بمقر الأمم المتحدة، عَقد بمناسبة إتمام مفاوضات معاهدة الحظر.

٥ - الرابطة العالمية للسكان الأصليين (مركز خاص ممنوح في عام ١٩٨٥)

تتمثل مقاصد الرابطة العالمية للسكان الأصليين في توفير التثقيف في تطبيق المبادرات الخاصة بحقوق الإنسان، والقانون والإجراءات القانونية على الصعيد الدولي، وتعزيز حكم القانون فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، والأقليات العرقية والشعوب المشردة، على الصعيدين المحلي والدولي، وتعريف المجموعات المعنية والجمهور العام في مختلف البلدان بإنجازات وأعمال منظومة الأمم المتحدة في تلك المجالات. وتشمل الأساليب المتخذة لتحقيق هذه المقاصد ما يلي: التدوين والإعلام باللغتين الانكليزية والاسبانية؛ وتنظيم المؤتمرات، والحلقات الدراسية، والمنتديات، والدورات الدراسية؛ وعقد الاجتماعات الطارئة بشأن الحالات العاجلة؛ والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في هذا المجال؛ وإجراء مشاورات مع الحكومات، والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية الدولية والمؤسسات الخاصة والهيئات الدينية، فيما يتعلق بحقوق الشعوب الضعيفة؛ والمشاركة في جميع محافل الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. ويدير المنظمة المديرين المشاركين روكسان دانبار - اورتيز وبيتوشي غيلبرت (عضو قبيلة اكوما، بنيومكسيكو وعضو هيئة رئاسة مجلس اكوما القبلي). ويمثل المنظمة في مقر الأمم المتحدة، روزاميل ميليمان (مابوشي، شيلي)، وهو يمثل أيضاً المنظمة في أمريكا الجنوبية. وممثل المنظمة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، اوليسيس روزاس (كيشوا، بيرو). ومن الممثلين الدائمين الآخرين، نغايكو منهنيك (من شيوخ ماوري، نيوزيلندا)؛ وميليلاني ب. تراسك (حاكم، كالاهوي هاواي)؛ ودانيال فلوريس (ناهوا، السلفادور) الممثل لدى أمريكا الوسطى والمكسيك. وقد أنشئت الرابطة العالمية للسكان الأصليين في أمريكا الوسطى، عام ١٩٨١، وكونت كرابطة بموجب قوانين ولاية جنيف، بسويسرا، عام ١٩٨٤، وحصلت على مركز استشاري من الفئة الثانية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٥.

وأوفدت المنظمة، منذ إنشائها، وفود من الشعوب الأصلية إلى الاجتماعات التالية للأمم المتحدة: لجنة حقوق الإنسان؛ وفريقها العامل المعني بمشروع الإعلان (الخاص بالشعوب الأصلية) واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وفريقها العاملان المعنيان بالشعوب الأصلية، وبالأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية؛ وكل هذه الاجتماعات تعقد في جنيف كل سنة. وقد ضمت وفود المنظمة إلى تلك الاجتماعات ممثلين لمجتمعات الشعوب الأصلية، تقوم المنظمة بتدريبهم على العمل داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وكان أول المندوبين ريغوبرتا مينشوتون، من شيوخ الكيشي بغواتيمالا، وقد حصلت بعد ذلك على جائزة نوبل (١٩٩٢)، وشغلت منصب سفير الأمم المتحدة الخاص للسنة الدولية للشعوب الأصلية (١٩٩٣)، وعقد الأمم المتحدة الدولي للشعوب الأصلية في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤). وقد قام المدير المشارك للرابطة العالمية للسكان الأصليين بمصاحبة السيدة منشو وتدريبها خلال اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣، بما في ذلك الدورة ١٨ للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والدورة الأولى للفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية، ودورة اللجنة الثالثة للجمعية العامة لعام ١٩٨٢، والدورة ٣٩ للجنة حقوق الإنسان. وشاركت المنظمة في اجتماعات التخطيط للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقودة بنيويورك وجنيف، وأوفدت ٥ ممثلين من ٥ بلدان

من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا لحضور المؤتمر في بيجين (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، وقامت بدور فعال في تخطيط وتشغيل مركز الشعوب الأصلية (الخيمة) في المؤتمر الموازي للمنظمات غير الحكومية.

والمنظمة مدرجة في القائمة الخاصة للمنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع منظمة العمل الدولية في جنيف. وتتضمن منظمة العمل الدولية أن "يُسمح فقط للمنظمات غير الحكومية الدولية التي تتفق مقاصدها وأهدافها مع روح النظام الأساسي لمنظمة العمل الدولية ومقاصده ومبادئه، والتي يسمح لها نطاق عملها بتقديم مساهمة كبيرة في أعمال المنظمة بالدخول في ترتيب تعاوني معها من خلال قائمتها الخاصة". وقد تعاونت المنظمة، منذ إنشائها، بصورة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا سيما في أمريكا الوسطى والمكسيك، وراقبت حالة اللاجئين من السكان الأصليين. وكان المدير المشارك للرابطة ضيف شرف المفوضية في مؤتمرها الإقليمي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى.

وتوفر الرابطة العالمية للسكان الأصليين المعلومات للحكومات والمنظمات غير الحكومية دعماً لجميع القرارات المتعلقة بالشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والعمال المهاجرين. وتجري المنظمة مشاورات منتظمة مع عديد من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة وتتعاون معهم، وعلى وجه الخصوص، في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف - مركز حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد تعاونت المنظمة، بصورة وثيقة، مع مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية خلال فترة وجوده. وأولت المنظمة، منذ إنشائها، اهتماماً خاصاً لزيادة مجتمعات السكان الأصليين من اللاجئين في البلدان المجاورة ومن اللاجئين الداخليين في دولهم ذاتها. وقد تعاونت المنظمة، في هذا الصدد، مع عدد من المؤسسات على الصعيد الميداني، وشاركت في رعاية الاجتماعات والحلقات الدراسية والدراسات، بما في ذلك برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أوكسفورد، ورابطة الدراسات في أمريكا اللاتينية وأمانة اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية في جنيف. ومن أجل تعزيز التثقيف في مجال اللاجئين من السكان الأصليين، ساهمت المنظمة بخمسة مقالات في مجلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "اللاجئون"، حول تاريخ تشريد السكان الأصليين أثناء عمليات استعمار نصف الكرة الغربي. ونظراً لأن أغلب ممثلي السكان الأصليين للمنظمة من حملة شهادة الدكتوراه أو شهادة في القانون ويقومون بالتدريس على مستوى الجامعات، تتخصص الرابطة العالمية للشعوب الأصلية أيضاً في وضع المناهج الدراسية والمواد الخاصة بالتعليم العالي. وقد دعيت المنظمة للتشاور مع المركز العالمي (الذي كان قبل ذلك مركز الرؤية العالمية، تحت إدارة دانيال سيكتر، وكان ينتج منشور "جنوب إفريقيا اليوم" (South Africa Today) خلال الثمانينات) بشأن مشروع شريط الفيديو "مشروع الوسائط التعليمية المعنية بجوانب الصواب والخطأ"، والمدير المشارك للرابطة عضو في المجلس الاستشاري. كما أجرت المنظمة مشاورات في عام ١٩٩٧ بشأن الضيلم الوثائقي الطويل الحائز على جائزة، والمعنون "السود واليهود" والذي أنتجته شركة إنتاج سنيو-كاوفمان.

وقامت الرابطة العالمية للسكان الأصليين بدور فعال في إقرار السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم (١٩٩٣) والعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤). وشاركت في جميع الأنشطة الناتجة عن هذين الحدثين.

٦ - معهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية

مقاصد المعهد وأهدافه

معهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية منظمة لا تتوخى الربح أنشئت في عام ١٩٦٦ وتتألف من أعضاء بارزين من عالم السياسة والثقافة والأعمال التجارية. وفي عام ١٩٩٠، انضم المعهد كعضو مؤسسي، إلى الرابطة الأوروبية لمعاهد البحوث والتدريب في مجال التنمية. وفي عام ١٩٩٣، أصبح المعهد منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري (الفئة الثانية) لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي عام ١٩٩٥، منح المعهد مركز هيئة دولية تابعة لوزارة الخارجية الإيطالية وفقاً للقانون رقم ١٩٨٢/٩٤٨.

ويتمثل هدف المعهد في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والناشئة في وسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثاً، وتوفير المعلومات، وإجراء البحوث وإسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية.

ويضطلع المعهد بأنشطة تعاونية وعمليات تبادل المعلومات مع هيئات الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز الأمم المتحدة للإعلام في إيطاليا ومالطة والكرسي الرسولي ومع منظمات دولية أخرى منها، البنك الدولي، ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة الدولية ومعاهد البحوث والتدريب الإيطالية/ الأوروبية.

أنشطة البحث والدراسة والتدريب

تم الاضطلاع بمشروع عقد اجتماع مائدة مستديرة معني بالبيئة والتنمية نيابة عن الإدارة العامة للتعاون الإنمائي/ وزارة الخارجية الإيطالية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. وقد صُمم المشروع من أجل نشر المعلومات عن المبادئ التوجيهية الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وساعدت المبادرة أيضاً على تحديد مبادئ توجيهية جديدة محتملة للتعاون الإيطالي، من المقرر أن تعتمد من أجل تنفيذ المبادرات المتصلة بالحماية البيئية/ الأثر البيئي والتنمية المستدامة. وكانت الأنشطة تتمثل في صياغة وثيقة "البيئة والتنمية: التعاون الدولي" (المسودة الأولى)، التي تصف المنهجيات المعتمدة والمبادرات التي بدأتها منظمات التعاون الثنائية/ المتعددة الأطراف، في ضوء المبادئ التوجيهية الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وتنظيم وعقد اجتماع مائدة مستديرة دولي معني بالبيئة والتنمية؛ وعرض الوثيقة على المجلس الوطني للبحوث في روما؛ وإعداد وتوزيع المسودة الثانية المستكملة للوثيقة. ووقائع اجتماع المائدة المستديرة.

ومن أجل دعم وزارات الخارجية بأمريكا اللاتينية، تم الإضطلاع ببرنامج يتصل بتدريب موظفي سفارات أمريكا اللاتينية نيابة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قامت بتمويله وزارة الخارجية الإيطالية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. وكان الهدف من هذا البرنامج تحسين قدرة الدبلوماسيين في أمريكا اللاتينية على إدارة العلاقات الاقتصادية مع أوروبا. وقد نظم البرنامج ثلاثة اجتماعات تستهدف مناقشة مشاكل العلاقات الاقتصادية وتحديد الاستجابات الدبلوماسية وجوانب السلوك السياسي اللازمة لتحسين العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وأمريكا اللاتينية. وأتم البرنامج دراستين بالاسبانية إحداهما بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا بين أوروبا وأمريكا اللاتينية"، قدمت في حلقة العمل للدبلوماسيين من أمريكا اللاتينية المعقودة في سانتياغو بتشيلي، يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونية ١٩٩٤؛ والثانية بعنوان "سياسة التجارة للاتحاد الأوروبي: السياسات التنافسية للاستراتيجية العالمية وسياسة الأمن الخارجي". وعقب المبادرات السالفة الذكر، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عام ١٩٩٦، وثيقة أٌعدت بالتعاون مع المعهد بعنوان "العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي ودور الخدمات الخارجية" (حررت بالاسبانية).

وصدرت دراسة معنونة "التكامل الاقتصادي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي" شاملة الملاحظات والبيانات الإحصائية، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، في الوقت المناسب قبل عقد الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ميدران، جنوب افريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ١٩٩٦).

وأعدت الورقة المعنونة "مبادئ وإجراءات مؤتمرات الأمم المتحدة المتصلة بالأمن الغذائي" بالاشتراك مع الأنشطة التي شجعتها إيطاليا، بوصفها البلد المضيف، لدعم مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٦)، ووزعت خلال مؤتمر القمة. وهي تدمج أهم المبادئ التوجيهية الناشئة عن المؤتمرات العالمية السابقة التي عقدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي والتدابير الطارئة المتخذة لحل هذه المسائل.

وصدرت دراسة "السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه البلدان النامية في إطار التعددية والاقليمية والهامشية" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكانت تستهدف تحليل المناقشة الحالية بشأن تحرير التجارة المتعددة الأطراف والتكامل الاقتصادي الاقليمي التي يشجعها الاتحاد الأوروبي والإجراءات التي تعزز منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اتخاذها من أجل إيجاد إطار اقتصادي دولي موجه نحو التكامل الاقتصادي للدول الأقل تصنعاً.

تنظيم المؤتمرات والمشاركة في المناسبات التي تنظمها الأمم المتحدة

نظم المعهد اجتماع المائدة المستديرة الدولي المعني بالبيئة والتنمية. وعُقد في روما، يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بالمعهد الوطني للبحوث. وحضره ممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي ووزارتي الخارجية والبيئة في إيطاليا والمنظمات غير الحكومية والمنظمات البيئية والدوائر الأكاديمية ورجال الأعمال.

حلقة العمل للدبلوماسيين في أمريكا اللاتينية المعقودة في سانتياغو بشيلي، يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/ يونية ١٩٩٤، في إطار البرنامج المشار إليه أعلاه، وحضرها ممثلين لوزارات الخارجية في أمريكا اللاتينية وخبراء أوروبيين، وركزت الاهتمام على الاستثمارات الخارجية المباشرة وجوانب نقل التكنولوجيا.

حلقة دراسية لعرض المسودة الثانية للورقة المعنونة "البيئة والتنمية: التعاون الدولي" و "وقائع اجتماع المائدة المستديرة المعني بالبيئة والتنمية: الموجز والنتائج" عقدت في المعهد يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤. وشارك فيها المؤسسات والمنظمات والمنظمات غير الحكومية وما إليها، المهتمة بالمواضيع المتصلة بالحماية البيئية/ الأثر البيئي، والتنمية المستدامة والتعاون الدولي، من أجل تحديد أنشطة المتابعة المحتملة.

وشارك المعهد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥. وشارك ممثل المعهد في المناقشة، بصورة مباشرة، واتصل بمنظمات دولية ومنظمات غير حكومية أخرى لبدء أنشطة التعاون معها، وقام بتجميع كل الوثائق المتاحة أثناء مؤتمر القمة.

وفي ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، نظم المعهد، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مؤتمراً من أجل إيطاليا ومالطة والكرسي الرسولي، لتقديم نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ووزع على المشاركين النسخة الإيطالية، التي ترجمها المعهد للوثائق التالية: "إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" و "خطة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، والمؤرخ ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤، "تحليل المسائل الأساسية التي سيتناولها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة الرامية إلى تحقيق أهدافه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ (تقرير الأمين العام). ورأس المؤتمر جاك بودو، منسق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وحضره كل من نادية يونس، مدير مكتب الأمم المتحدة للإعلام لإيطاليا ومالطة والكرسي الرسولي، وجورجيو تيستوري، رئيس وفد إيطاليا لدى مؤتمر القمة، وممثلين بارزين آخرين للدوائر السياسية والدبلوماسية الإيطالية. وبهذه المناسبة صدر العدد الأول من "تقرير معهد التعاون الاقتصادي والتنمية (نيسان/ أبريل ١٩٩٥) وتضمن "المسائل الأساسية الناشئة خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

وشارك المعهد، بصفة مراقب، في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، ٢٩ أيلول/ سبتمبر - ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧)، وحضر منتدى المنظمات غير الحكومية المنعقد في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، خلال هذا الحدث. وفي تلك المناسبة، سلم المعهد لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الوثيقة المعنونة "تنسيق المعونة الدولية داخل الهيئة

الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، كوسيلة لتنسيق سياسات التنمية في شرق إفريقيا"، الصادرة عن المعهد في عام ١٩٩٢، لتقوم المنظمة بتوزيعها.

أنشطة الإعلام

ساعد المعهد، منذ عام ١٩٩٤، في نشر المعلومات عن أهم الأنشطة التي يقوم بتنفيذها وتخطيطها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظومة الأمم المتحدة، بصورة عامة، بين الجهات الفاعلة التي يقيم معها المعهد علاقات منتظمة وكذلك بين المؤسسات المهمة بأنشطة الأمم المتحدة، وإن كان لا يتوفر لها سبل الوصول إلى وسائل الإعلام الملائمة والمستكملة، على الصعيد الوطني.

ويقوم المعهد بجمع وثائق الأمم المتحدة على أساس منتظم من أجل وضع أرشيفاً يضم وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالمواضيع المختلفة المتوفرة على مواقع الأمم المتحدة في الشبكة العالمية، والتي يرسلها، بصفة خاصة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وغير ذلك من الإدارات والبرامج والوكالات. وقد سمح ذلك بالوصول الميسر إلى المعلومات الخاصة بالأمم المتحدة ووثائقها، وأدى إلى نشر المعلومات عن أنشطة/ مبادرات/ مناسبات الأمم المتحدة بين المؤسسات المعنية وأعضاء المعهد. ويشمل الأرشيف وثائق مكتبة المعهد. ويستخدم في تنظيم الاجتماعات وصياغة الدراسات. والغرض منه هو تحقيق إمكانية الوصول الميسر والفوري إلى الوثائق/ المعلومات المستكملة المتعلقة بوكالات الأمم المتحدة ومؤتمراتها وبرامجها المحددة التي يقيم معها المعهد علاقات منتظمة.

ومنذ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، يقوم المعهد بنشر "تقرير معهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية" وهو رسالة إخبارية شهرية تركز الاهتمام على أهم الأحداث والأنشطة التي أقرها و/أو ينفذها كل من الأمم المتحدة، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى، وعلى أهم الموضوعات المتصلة بالتعاون الدولي. ويقوم المعهد على أساس منتظم، بتلقي وجمع وثائق مستكملة عن قرارات الأمم المتحدة واجتماعاتها، ومؤتمراتها العالمية والمشاريع والمبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والتي تستخدم في إعداد التقرير الشهري للمعهد، الذي يوزع مجاناً على المعاهد والجهات الفاعلة والجهات الأخرى المعنية. والغرض من ذلك هو العناية بنشر المعلومات المتصلة بأنشطة المنظمات الدولية، خاصة الأمم المتحدة، على الصعيد الوطني، ومعالجة المواضيع الأساسية التي تغطي التعاون الدولي. ومن بين المسائل التي تهم الأمم المتحدة ما يلي:

نيسان/ أبريل ١٩٩٥، العدد ١: المسائل الأساسية الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥؛

آب/ أغسطس ١٩٩٥، العدد ٥: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، الصين، ٤-١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥؛

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، العدد ٧: مقترح لإصلاح الأمم المتحدة؛

كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، العدد ١: التزام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي والحد من الفقر؛

شباط/ فبراير - آذار/ مارس ١٩٩٦، العدد ٢: سياسات الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التزام الأمم المتحدة والالتزام الإيطالي؛

حزيران/ يونية ١٩٩٦، العدد ٣: العولمة والتحرر: إصلاح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٩٧، العدد ١: مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإصلاح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

نيسان/ أبريل ١٩٩٧، العدد ٢: دراسة استقصائية لمنظورات الأمم المتحدة، مقابلة مع الأمين العام لمعهد التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية، أجريت في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٧، في لجنة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي التابعة للبرلمان.

وتوزع "التقارير" على المنظمات غير الحكومية، والمكاتب الدائمة لتمثيل إيطاليا لدى الأمم المتحدة ومركز الأمم المتحدة للإعلام في روما؛ ومعاهد البحوث والتعاون الإنمائي، ووزارة الخارجية الإيطالية، ولجان الشؤون الخارجية بالبرلمان الإيطالي، وأعضاء المعهد.

أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

تُرجمت وثيقة الأمم المتحدة المعنونة "الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة: الأصول وعلامات على الطريق والإنجازات" الصادرة في مجلد واحد في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، إلى اللغة الإيطالية وتم نشرها وتوزيعها. وكان الغرض من الوثيقة تعريف الرأي العام والمؤسسات/ المنظمات المعنية في إيطاليا بالأنشطة الشاملة المقررة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين.

وعقد مؤتمر دولي بعنوان "سياسات الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التزام الأمم المتحدة والالتزام الإيطالي" في سيراكوزا (سيسيليا، إيطاليا) يوم ٩ آذار/ مارس ١٩٩٦، وذلك في إطار الأنشطة المنفذة بدعم من اللجنة الوطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وكان

الهدف من ذلك تحديد مبادئ توجيهية جديدة للسياسة الخارجية والأمنية الإيطالية في حوض البحر الأبيض المتوسط، بدءاً بإدماج واسع النطاق للتدابير التي تتخذها وكالات الأمم المتحدة وإصلاحها، والنظر في سياسات جديدة للاتحاد الأوروبي فيما يتصل بإقامة شراكة جديدة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وأعدت وقائع المؤتمر ووزعت عقب انعقاده.

٧ - المعهد الدولي للشؤون الثقافية
(مركز خاص ممنوح في عام ١٩٨٥)

المعهد الدولي للشؤون الثقافية منظمة غير حكومية معنية بالعامل الإنساني في التنمية العالمية. وهو يقدم المساعدة لأنشطة وعمليات المعاهد الوطنية الأعضاء في ٢٨ بلداً. وهو منظمة ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ويقوم ببرامج بالمشاركة مع الحكومة ومؤسسات الأعمال التجارية والقطاعات غير الحكومية لتيسير تطور الشعوب والمجتمعات المحلية والمنظمات التي تساهم في نمو السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع المدني.

المشاركة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو مؤتمراته والاجتماعات الأخرى للأمم المتحدة

حضر ممثل المنظمة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥، في كوبنهاغن، الدانمرك. كما حضر ممثل المنظمة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ٤-١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، في بيجين، الصين. وحضر الممثل الرئيسي للمنظمة بنيويورك الدورتين التاسعة والأربعين والخمسين لبرامج المؤتمر المشترك بين إدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية، ١٠-١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، و ١٠-١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، بنيويورك.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

ساعد الممثل الرئيسي للمنظمة في نيويورك شعبة وضع البرامج ودعمها التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تصميم وتيسير عملية الانسحاب من تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة. وعمل الممثل الرئيسي للمنظمة في نيويورك مع إدارة شؤون الأفراد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تصميم ووضع منهج دراسي وكتيب تدريبي من أجل "النهج البرنامجي" لعملية التنمية وعمل الممثل الرئيسي للمنظمة في نيويورك مع المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة في أفريقيا. والبعثة في لاغوس، نيجيريا، في تصميم وتقديم التدريب في مجال "النهج البرنامجي" لعملية التنمية لممثلي البرنامج الإنمائي والحكومات من نيجيريا وغانا وسيراليون. وعمل الممثل الرئيسي للمنظمة في نيويورك مع البرنامج الإنمائي في تقديم التدريب في مجال البرنامج العاكس لمهارات التدريب لعامة موظفي البرنامج الإنمائي.

٨ - معهد مراجعي الحسابات الداخليين (مركز استشاري ممنوح في عام ١٩٨٩)

مقدمة

يسعى معهد مراجعي الحسابات الداخليين إلى أن يكون الرابطة المهنية الدولية الرئيسية، المنظمة على أساس عالمي النطاق، والمخصصة للنهوض بممارسة المراجعة الداخلية للحسابات وتطويرها. وقد أخذت على عاتقها أن توفر أنشطة التنمية المهنية الشاملة ومعايير ممارسة المراجعة الداخلية للحسابات واعتمادها، على نطاق دولي؛ والبحث في المعارف والمعلومات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات ومراقبتها الداخلية والمواضيع ذات الصلة ونشر هذه المعلومات وترويجها بين أعضاء المعهد والجمهور في جميع أنحاء العالم؛ وتنظيم اجتماعات في العالم كله من أجل تثقيف الأعضاء وغيرهم في ممارسة المراجعة الداخلية للحسابات حسبما هي قائمة في مختلف البلدان حول العالم؛ والجمع بين مراجعي الحسابات الداخليين من جميع البلدان لتقاسم المعلومات والخبرات في مجال المراجعة الداخلية للحسابات وتشجيع التثقيف في هذا المجال.

وشعار المعهد هو "تحقيق التقدم من خلال التقاسم".

ومن أجل تحقيق هذه الرسالة، حدد المعهد أربعة أهداف رئيسية هي: أن يكون المعهد جهة معترفاً بها في مجال اختصاصه؛ وأن يكون رائداً معترفاً به؛ وأن يكون جهة أساسية للتثقيف، وأن يكون منظمة مهنية (تستخدم مهارات المتطوعين والموظفين الاستخدام الفعال).

ويوفر المعهد أسس مهنة المراجعة الداخلية للحسابات فيما يتصل بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات؛ وقواعد السلوك، وبيان المسؤوليات؛ والاعتماد (مراجع حسابات داخلي معتمد).

نمو العضوية

تتألف العناصر التنظيمية للمعهد من الفروع أو المعاهد الوطنية. وتعتبر المعاهد الوطنية منظمات قائمة بذاتها تتكون من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ عضو. وحدث أكبر نمو في العضوية في السنوات الماضية مع إضافة عدد كبير من المنتسبين الجدد من خارج أمريكا الشمالية. وقد زادت العضوية من ٤٨ ٤١٠ أعضاء في عام ١٩٩٢ إلى ٦٣ ٠٠٠ عضو في نهاية عام ١٩٩٧. ويوجد نصف الأعضاء تقريباً في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومنطقة البحر الكاريبي)، والنصف الثاني من خارج أمريكا الشمالية.

وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، أنشئت فروع/معاهد وطنية جديدة، على النحو التالي:

(*) تبين إنشاء معهد وطني أو تغيير مركزه)

كوستاريكا، غانا، نيكاراغوا (١٩٩٤)؛ معهد مراجعي الحسابات الداخليين بألمانيا* (١٩٩٥)؛ الجزائر. شيلي، الجمهورية التشيكية، اثيوبيا، كراتشي (باكستان)، السنغال، سوكر (بوليفيا)، تركيا، منطقة المحيط الهادئ في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٦)؛ معهد مراجعي الحسابات الداخليين بالنمسا*، بوتسوانا، كراكاس (فنزويلا)، فيجي، اليونان، غواتيمالا، شاطئ خليج نهر الميسيسيبي (الولايات المتحدة الأمريكية)، سالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، معهد مراجعي الحسابات الداخليين بتايلند*، بولندا (١٩٩٧).

أنشطة معهد مراجعي الحسابات الداخليين بالاشتراك مع الأمم المتحدة أو وكالاتها

خلال الفترة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٧، نظم المعهد ثلاث دورات تدريبية في مجال تقنيات الاتصال، ومراجع الحسابات الداخلي كخبير استشاري؛ ومنع الاحتيال والمراجعة التشغيلية للحسابات لمراجع الحسابات في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بروما، إيطاليا.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، نظم المعهد دورة تدريبية لمراجع الحسابات في منظمة الصحة العالمية بجنيف، سويسرا. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، نظم المعهد دورة تدريبية لمراجع الحسابات في منظمة العمل الدولية في جنيف، سويسرا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كان كارل باشكي، وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، المتكلم الزائر في اجتماع مشترك لمراجع الحسابات والمحاسبين الفنيين، اشترك في رعايتها المعهد، واستضافها البنك الدولي.

مشاركة المعهد في اجتماعات الأمم المتحدة

شارك قادة المعهد، منذ عام ١٩٩٤، في كل من الاجتماعات السنوية لمراجع حسابات الأمم المتحدة.

أنشطة أخرى

في عام ١٩٩٤، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات" التي أقرها المعهد. ويجري استعمال هذه المعايير في أغلب وكالات الأمم المتحدة.

**٩ - اللجنة الافريقية المشتركة المعنية بالممارسات
التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال
(مركز خاص ممنوح في عام ١٩٩٣)**

اللجنة الافريقية المشتركة المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال منظمة غير حكومية افريقية أنشئت في عام ١٩٨٤ بغرض مكافحة الممارسات التقليدية الضارة وخاصة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وكذلك زواج الأطفال والمحظورات التغذوية، مع القيام في نفس الوقت بتشجيع الممارسات التقليدية الإيجابية. وقد قامت اللجنة، منذ إنشائها، بتكوين لجان وطنية (منتسبة) في ٢٦ بلداً أفريقياً. وتعمل هذه اللجان الوطنية، في أغلب الأحيان، بوصفها منظمات غير حكومية وطنية يختلف عدد أعضائها ويتراوح ما بين ١٠ أعضاء وأكثر من ١٠٠ عضو، من العاملين الفنيين في مجال الصحة وممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والأفراد المهتمين بالأمر.

وتعمل اللجنة على المستوى الشعبي من خلال لجانها الوطنية، بتنفيذ برامج الإعلام والتثقيف وتدريب المدربين، وإعادة توجيه الأشخاص القائمين بعملية ختان البنات، والبحوث التشغيلية وما إلى ذلك. وتلقى التمويل، أساساً، من وكالات الأمم المتحدة والحكومات الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وبالإضافة إلى المركز الاستشاري الذي حظيت به اللجنة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تتمتع أيضاً بمركز المراقب لدى منظمة الوحدة الافريقية وبعلاقة رسمية بمنظمة الصحة العالمية. وقد تم توقيع اتفاق تفاهم بين هذه اللجنة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٨٥. وحصلت على جائزة الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥.

وشارك ممثلو اللجنة في اجتماعات الأمم المتحدة التالية:

(أ) ١٩٩٤: المشاورة الإقليمية المتعلقة بالطفلة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الهند، ١٦-١٠ شباط/ فبراير. أدلت رئيسة اللجنة ببيان بشأن القضاء على الممارسات التقليدية الضارة من أجل تمكين الفتيات؛ مشاورة المنظمات غير الحكومية، نيويورك، ٣-٤ آذار/ مارس؛ لجنة مركز المرأة، نيويورك، ٨-٧ آذار/ مارس؛ حلقة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية الثانية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال، سري لانكا، ٤-٨ تموز/ يولية. قدمت اللجنة ورقة عن العنف ضد المرأة كممارسة تقليدية؛ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٢ أيلول/ سبتمبر. أدلت اللجنة ببيان عن الممارسات التقليدية الضارة في الجلسة العامة ونظمت حلقة عمل عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى؛ محفل المنظمات غير الحكومية والمؤتمر الإقليمي الافريقي الخامس المعني بالمرأة، داكار، ١٢-٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر. نظمت اللجنة حلقتي عمل في محفل المنظمات غير الحكومية وأدلت رئيسة اللجنة ببيان يربط بين تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والعنف ضد المرأة في الجزء الرئيسي من المؤتمر.

(ب) ١٩٩٥: الدورة التاسعة والثلاثون للجنة مركز المرأة، نيويورك، آذار/ مارس. أدلت رئيسة اللجنة ببيان بشأن الممارسات التقليدية بوصفها من أشكال العنف ضد المرأة؛ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس. نظمت اللجنة حلقة عمل معنية بتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة في العالم الغربي؛ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/ سبتمبر، نظمت اللجنة حلقة عمل في محفل المنظمات غير الحكومية حول الممارسات التقليدية الضارة. وشاركت رئيسة اللجنة في اجتماع لفريق خبراء للاحتفال الخاص بالفتيات الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

(ج) ١٩٩٦: مؤتمر اليونسكو المعني بالعنف والمرأة، باريس، ٤ آذار/ مارس. قدمت اللجنة ورقة عن العنف ضد المرأة؛ اجتماع التشاور لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، أديس ابابا، ٢٧-٢٩ آذار/ مارس.

(د) ١٩٩٧: مشاوره منظمة الصحة العالمية مع المنظمات غير الحكومية بشأن السياسة العالمية الجديدة، ٢-٣ أيار/ مايو؛ المؤتمر الدولي الرابع لتحسين الصحة، جاكارتا، ٢١-٢٥ تموز/ يولية؛ المشاورة دون الاقليمية لليونيسيف حول تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، اريتريا، ٢٤-٢٧ أيلول/ سبتمبر؛ المشاورة التقنية لمنظمة الصحة العالمية حول تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، جنيف، ١٥-١٧ تشرين الأول/ أكتوبر.

وحضرت اللجنة، بانتظام، اجتماعات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال هذه السنوات الأربع، قامت اللجنة بدور نشط في اجتماعات الهيئات التالية: المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية وجمعية الصحة العالمية، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومختلف الأفرقة العاملة للمنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في جنيف.

ووجهت الدعوة لممثلي اللجنة للمشاركة في عدد من المؤتمرات الدولية المتصلة بالمرأة والصحة وأدلى هؤلاء ببيانات وقدموا ورقات معلومات أساسية ذات صلة بالموضوع. ونظمت اللجنة، في عام ١٩٩٤، مؤتمرها الاقليمي الثالث المعني بالممارسات التقليدية (١١-١٥ نيسان/ أبريل، أديس ابابا) حول موضوع "الممارسات التقليدية الضارة: الطريق إلى الأمام"، وفي عام ١٩٩٧، عقد المؤتمر الاقليمي الرابع للجنة حول الممارسات التقليدية في داكار، السنغال، ١٧-٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، بالتعاون مع المكتب الاقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية. وحضر هذين الاجتماعين عدد كبير من أعضاء اللجنة وشركاء آخرون وكذلك مراقبون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية.

وقد دأبت اللجنة، منذ إنشائها، على الدعوى لتنفيذ الاتفاقيات المختلفة المتصلة بصحة النساء والأطفال وبجميع أشكال العنف ضد المرأة، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

واتفاقية حقوق الطفل. وقد شاركت بنشاط في صياغة القرارات والإعلانات المتعلقة بحماية النساء والأطفال من الممارسات التقليدية الضارة - وعلى سبيل المثال، مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥١/١٩٩٢، بشأن الممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والأطفال، وإعلان فيينا لحقوق الإنسان والإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة، وقرارات جمعية الصحة العالمية ١٨/٤٦، و ١٠/٤٧ وكذلك خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين، وتعمل اللجنة بصورة وثيقة مع حليلة ورزاي، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالممارسات التقليدية، ورادىكا كوماراسوامي، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف.

وتتلقى اللجنة مساهمات مالية من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي من أجل أنشطتها، وقد بادر صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنظيم وتمويل حلقة دراسية تدريبية لأعضاء اللجنة في أوغادوغو، بوركينافاسو، في تموز/ يولية ١٩٩٥. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتمويل مشروع تقييم مشترك بين اللجنة واليونيسيف، تم الاضطلاع به في ٤ بلدان افريقية، في عام ١٩٩٧. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتشاور مع اللجنة بوضع سياسة بشأن الممارسات التقليدية الضارة. وأصدرت مبادئ توجيهية لموظفيها الميدانيين للقضاء على هذه الممارسات، مع مراعاة الطابع الشديد الحساسية لهذه المسألة.

١٠ - اتحاد الإسكان للدول الأمريكية
(مركز خاص ممنوح في عام ١٩٨٩)

اتحاد الإسكان للدول الأمريكية منظمة غير حكومية دولية لا تتوخى الربح وتضم مؤسسات عامة وخاصة لتمويل الإسكان والنهوض به في القارة الأمريكية. وقد أنشئت في كاراكاس، في عام ١٩٦٤، وتتألف من ١٢٤ من المؤسسات الأعضاء (منها مؤسسات التوفير والقروض، ومصارف الإسكان، ومصارف الرهونات العقارية، والمصارف المتعددة المختصة بالرهونات، وصناديق الإسكان، ووزارات وأمانات الإسكان، وغرف وشركات التشييد، ومؤسسات الإسكان، وما إلى ذلك) في ٢١ بلداً في القارة الأمريكية. وأهم أهداف الاتحاد هو تشجيع وتعزيز مؤسسات تمويل الإسكان والنهوض به في المنطقة، بما في ذلك الكيانات الحكومية المسؤولة عن وضع سياسات الإسكان؛ وذلك من أجل تنشيط تعبئة الموارد للإسكان وتيسير الحصول عليه في بلدان القارة.

وكان الهدف الرئيسي للعمل الذي قام به الاتحاد خلال الفترة قيد النظر هو تعزيز الاتحاد بوصفه مركزاً للمعلومات ومصدراً للفكر وعاملاً لدفع المبادرات المتعلقة بسياسات الإسكان وتمويل المساكن. وبفضل هذه الجهود، حظي الاتحاد بتقدير واسع على نطاق القارة، كمنظمة تقوم بتجميع الخبرات وتنشيط تبادلها بين النظم المالية للإسكان في البلدان المختلفة، وتشجع التفاعل بين السلطات الحكومية المسؤولة عن تحديد سياسات المساكن والأطر القانونية والمؤسسية لتنمية هذا القطاع. ولذلك، فهو يقدم مجموعة من الأنشطة والخدمات المتخصصة، مثل عقد الاجتماعات الدولية، وإجراء الدراسات، وتوفير التدريب والمساعدة التقنية، وإنتاج المنشورات وتوزيعها، وجمع الإحصاءات ونشرها، وتجميع الوثائق المتخصصة.

وقد سعت الإجراءات التي وضعها الاتحاد إلى الاستجابة لمقتضيات السياسة والتنفيذ للمؤسسات القطاعية بغرض استعادة دور قطاع الإسكان كعامل في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. والفكرة الرئيسية في هذا الصدد تتمثل في أن نموذج التنمية القطاعية لا بد أن يتفق مع نموذج التنمية الاقتصادية الشاملة، الذي تنشطه قوة آليات السوق والاستثمار الخاص في هذا القطاع، مع تعزيز دور تيسيري وجانبي للدولة، من أجل تحقيق المساواة في فرص الحصول على المساكن لجميع قطاعات السكان، بما في ذلك السكان ذوي الموارد القليلة. فالأمر يتعلق إذاً بالتأثير على تطبيق السياسات القطاعية بحيث يسمح لقطاع الإسكان بالقيام بدور مركزي كعامل في زيادة النمو، وزيادة فرص العمل، وزيادة التكامل في الأسواق وتخفيف حدة الفقر، وكلها عناصر مدرجة، بلا شك، في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ومن الناحية الموضوعية، ومع وضع في الاعتبار تزايد العولمة في الاقتصادات، في مختلف المجالات، طرح الاتحاد الأشكال والمجالات المحتملة للاستثمار الأجنبي في تمويل المساكن في أمريكا اللاتينية، ومنها إصدار سندات الدين، وشراء أسهم مؤسسات الرهونات العقارية، والاستثمار في التكنولوجيا وتأمين الرهونات العقارية. وفي الواقع، فإن تكوين أسواق ثانوية للرهنات العقارية مسألة جديدة بمزيد من الاهتمام في قطاع تمويل المساكن في بلدان أمريكا اللاتينية، حيث يتعين اتخاذ مبادرات قانونية ومؤسسية

وعملية حازمة من أجل تحقيق هذا الهدف. وهناك بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية تقوم بتطبيق هذه الآلية أو تَحْت على تطبيقها.

وتعتبر إمكانية الحصول على الإسكان للقطاعات ذات الدخل المنخفض للغاية عنصراً رئيسياً آخر في برامج سياسة الإسكان لحكومات المنطقة. وبذلك نجد أن تنفيذ برامج الدعم المباشر للمساكن الذي يعتبر آلية أساسية لتوسيع سبل الوصول إلى الإسكان للمجموعات الأقل دخلاً التي لا تتوفر لها الخيارات الناتجة عن التشغيل المربح للسوق مما يقتضي التمويل في بعض الحالات وتوفير المساكن في حالات أخرى. وهناك بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية تعتمد على برامج من هذا النوع، وهي تحقق نتائج مرضية للغاية، بينما تتخذ بلدان أخرى خطوات حازمة من أجل تنفيذ ما يعتبر قراراً سياسياً في هذا الصدد. بل أن رئيس الجمهورية الدومينيكية أعلن خلال حلقة دراسية دولية نظمها المعهد في ذلك البلد في تموز/ يولية ١٩٩٧، أن تنفيذ برنامج لتقديم إعانات مباشرة للمساكن وشيك الحدوث في هذا البلد.

كذلك، من أجل تيسير حصول القطاعات ذات الموارد الشحيحة على الإسكان، يلزم أن تقوم الدولة بوضع آليات للتنظيم القانوني للمستوطنات العشوائية وغير الرسمية. وقد أصبحت هذه فكرة قوية مطروحة بصورة دائمة أمام الاتحاد، حيث أن هناك في بعض بلدان أمريكا اللاتينية نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من المناطق الحضرية و ٩٠ في المائة من المناطق الريفية تفتقر إلى حقوق الملكية التي تحميها سندات رسمية، مما يحول دون إمكانية استعمال هذه المساكن أو الأراضي كضمان للحصول على السلف العقارية: بل إن تنظيم الحياة القانونية لهذا المجال الهام للإسكان يمكن أن يتيح فرصة هائلة للتوسع للقطاع المالي للإسكان. ومن هذا المنظور، تعتمد بعض بلدان أمريكا اللاتينية في الوقت الحالي على برامج تحثها الحكومة من أجل القيام بحملة هائلة لتوثيق وتسجيل العقارات غير الرسمية.

ويرى الاتحاد أن مشاركة القطاع الخاص النشطة في تطوير وتمويل الإسكان تعتبر عنصراً أساسياً من أجل استمرار وفعالية سياسات المساكن. وفي هذا الاتجاه، يستطيع القطاع الخاص القيام بدور حفّاز للسماح باستخدام نظم مالية مستقرة ومجزية، للإسكان، وإدخال منتجات جديدة تهتم بالشكل المناسب بالطلب، وإدراج وتكييف معايير التنظيم والإشراف المصرفية، وفي المقام الأول، استخدام نموذج لسياسة الإسكان قائم على أساس منظور واسع النطاق، ويعمل على تحقيق جهود مشتركة من جانب القطاعين العام والخاص.

وتجدر الإشارة إلى المشاركة النشطة للاتحاد في جميع الاجتماعات الإقليمية لوزراء ورؤساء قطاعات الإسكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تعقد في نطاق الأمانة الفنية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما سمح لمنظمتنا بتوطيد التفاعل مع تلك السلطات، حتى يتم عن طريق ذلك، نشر وتنفيذ المبادرات الجديدة والقواعد القطاعية لصالح بلدان المنطقة ذات النظم الإسكانية الناشئة.

وبصورة عامة، فإن هذه الخطط والأفكار أصبحت ظاهرة في البلدان المختلفة التي تجري فيها أنشطة الاتحاد والتي يتم ترويجها من خلال ثلاث قنوات رئيسية، أولاً: من خلال الاجتماعات الدولية التي يقوم الاتحاد بتنظيمها أو تشجيعها أو مساعدتها؛ وثانياً، من خلال الوثائق والمنشورات التي يعبها ويدعمها الاتحاد؛ وثالثاً، من خلال خدمات المساعدة التقنية والتقديرية التي يطلبها الأعضاء. وقد سمح هذا الجهد بتوصيل معرفة وخبرات البلدان الأكثر تطوراً نسبياً في مجال الإسكان وتمويله إلى البلدان التي في حالة أقل تطوراً نسبياً ولكنها تبذل جهوداً هامة سعيًا وراء التغلب على النقص الذي تعاني منه في مجال الإسكان.

١١ - المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية
(مركز خاص ممنوح في عام ١٩٥٢)

الأهداف

إن المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية منظمة مهنية هدفها تعزيز التنمية الإحصائية في البلدان الأمريكية. وهي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: تطوير مهنة الإحصاء وتعزيزها، وتشجيع ونشر أوجه التقدم في نظرية الإحصاء والأساليب الإحصائية؛ تحسين منهجية إنتاج الإحصاءات الحكومية وغير الحكومية على السواء؛ وتشجيع التدابير الرامية إلى تحسين مقارنة وتوفير الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية بين دول المنطقة، والتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية في الأنشطة التي تستهدف تحسين الإحصاءات في المنطقة.

وقد أنشئ المعهد في ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٠، وهو يقيم علاقات التعاون والتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية. والمعهد عضو منتسب في المعهد الإحصائي الدولي وهو منظمة غير حكومية أخرى ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتتألف عضوية المعهد من الأفراد (٢٣٨) والمؤسسات (١٢ عضواً منتسباً) والأعضاء بحكم وظائفهم (٣٤).

المشاركة في أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قدمت أمانة المعهد، بصورة منتظمة، معلومات أساسية لأعداد التقارير التي تقدم في دورات اللجنة الإحصائية.

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

قدمت أمانة المعهد المساعدة إلى شعبة الإحصاءات في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في عام ١٩٩٤، لوضع أسس تنظيم مجموعة جديدة من الإحصاءات الزراعية لمنطقة أمريكا اللاتينية، لتحل محل الإحصاءات التي كان المعهد والمنظمة يحتفظان بها، بصورة مشتركة، لفترة تزيد عن ثلاثة عقود.

وحضر المعهد اجتماعات مديري الإحصاءات بالأمريكتين التي دعت إلى عقدها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعقودة في سانتياغو، شيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.
